الضفة الغربية تطلق صافرة الانتخابات البلدية

عباس يدعو «التعاون الإسلامي» لاجتماع عاجل .. نصرة لـ«الأقصى الشريف»

رام الله – «الاراضي الفلسطينية» – «أ.ف.ب»: طالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس منظمة التعاون الاسلامي بعقد اجتماع عاجل لبحث الاوضاع في المسجد الاقصى بعد يوم من الاشتباكات في باحاته بين المصلين والشرطة الاسرائيلية.

وذكرت وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية ان عباس اجرى اتصالا هاتفيا مع اكمل الدين احسان اوغلو الامين العام لمنظمة التعاون الاسلامي «طالبا منه الطلب بشكل جدي وعاجل بعقد اجتماع وعلى اعلى مستوى لبحث الهجمة الاسرائيلية الشرسة التي يتعرض لها المسجد الاقصى المبارك.» ونقلت الوكالة عن عباس دعوته «الى وقف الهجمة ضد الاقصى على يد الجيش والمستوطنين خاصة الاعتداء الذي قاموا به امس على المصلين في باحات المسجد بعد صلاة الجمعة والذي ادى الى اصابة العديد من المواطنين واعتقال عدد منهم.» واطلقت الشرطة الاسرائيلية يوم الجمعة قنابل صوت وغاز مسيل للدموع بعد اقتحامها لباحات المسجد الاقصى لتفريق المتظاهرين.

وقال ميكي روزنفيلد المتحدث باسم الشرطة الإسرائيلية امس إن شخصين اصيبا بجروح طفيفة واعتقل شخص لمحاولته طعن رجل شرطة بينما كان يحاول إلقاء القبض عليه. وكثيرا ما تندلع مواجهات بين فلسطينيين وإسرائيليين في الحرم القدسي الشريف. وكانت اشتباكات مميتة اندلعت بعدما زار رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اريئيل شارون عندما كان زعيما للمعارضة الحرم مما ادى إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي استمرت لعدة سنوات في عام 2000 .

جنود إسرائيليون داخل باحات الأقصى أمس الأول

وتصاعدت حدة التوتر الأسبوع الماضي بعدما اعتقلت الشرطة متطرفين يهودا حاولوا الصلاة في الحرم القدسي الشريف. وحذر مسؤولون فلسطينيون من قيام السلطات الاسرائيلية بتقسيم الحرم القدسي الشريف بين المسلمين واليهود وعلى صعيد منفصل اعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية امس انطلاق الدعاية الانتخابية للانتخابات البلدية التي ستجري في الضفة الغربية في 20 اكتوبر الحالي. وسادت توقعات بان هذه الانتخابات لن تجري، خاصة وانها كانت تاجلت اكثر من مرة، الا ان رئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر اعلن في مؤتمر صحافي السبت ان «الانتخابات ستجري في موعدها المقرر في العشرين من هذا الشهر». وتجري الانتخابات البلدية في الضفة الغربية في حين انها لن تجري في قطاع غزة، بعد ان كانت حركة حماس اوقفت عمل لجنة الانتخابات في القطاع.

وتقاطع حركة حماس هذه الانتخابات، في حين ان بقية الفصائل الفلسطينية تنافس حركة فتح على هذه البلديات في اكثر من مدينة رئيسية في الضفة الغربية.

وبحسب ناصر فان هذه الانتخابات كان من المفترض ان تجري في 353 تجمعا سكانيا في الضفة الغربية، الا ان هذه الانتخابات لن تجري سوى في 94 تجمعا، وذلك بعد ان توصلت عدة اطراف الى اتفاقيات بخوض الانتخابات في قوائم موحدة، وفوز المرشحين في 181 تجمعا بالتزكية.

لذلك، فان عدد الناخبين المدعوين للمشاركة في هذه الانتخابات يبلغ حوالي من 518 الف ناخب، من اصل اكثر من مليون فلسطيني يحق لهم الانتخاب في الضفة الغربية.

وتوصلت حركة فتح الى اتفاقيات مع عدد من الفصائل لخوض الانتخابات بشكل موحد في بعض المواقع، الا ان قياديين من حركة فتح رفضوا الانصياع لقرارات حركة فتح، ويخوضون الانتخابات بشكل شخصي. ودفع هذا التوجه قيادة حركة فتح الى التلويح بقرارات صارمة ستتخذها بحق كل من رفض الانصياع لقرار الحركة، وقد تصل هذه القرارات الى حد الفصل من الحركة كليا. واشار ناصر الى ان الانتخابات في 78 تجمعا تم تاجيلها بسبب عدم تقدم اي قوائم انتخابات في هذه المواقع للانتخابات.

وبلغ عدد النساء المرشحات في هذه الانتخابات 1146 من اصل 4696 العدد الاجمالي للمرشحين.

وفي رده على سؤال لوكالة فرانس برس قال رئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر ان تكلفة هذه الانتخابات بلغت حوالي 6 ملايين دولار حولت مباشرة من السلطة الفلسطينية الى لجنة الانتخابات.

عبر سفيرها السابق في عمان

الأردن يتهم إسرائيل بعرقلة برنامجه النووي

عمان – «أ.ف.ب»: قال رئيس هيئة الطاقة الذرية الاردنية خالد طوقان في تصريحات صحافية نشرت امس ان سفيرا اسرائيليا سابقا في عمان حاول عرقلة البرنامج النووي السلمي الاردني من خلال الطلب من سفراء عدد من الدول «فسخ» اي تعاون نووي مع المملكة. ونقلت صحيفة الدستور شبه الحكومية عن طوقان قوله «في التصريحات الرسمية لم يكن هناك رفض للبرنامج النووي من الجانب الاسرائيلي لكن كانت هناك بالمقابل محاولات للالتفاف على البرنامج وتعطيل مسيرته».

واشار خصوصا الى «محاولات سفير اسرائيلي سابق في عمان زار عددا من سفراء الدول في عمان التي تتعاون معنا في الموضوع النووي».

واضاف ان السفير الاسرائيلي «زار سفيرا فرنسيا سابقا طالبا منه فسخ اي علاقة تعاون نووي مع الاردن، وهو ما تحدث به كذلك سفير صيني سابق بان السفير الاسرائيلي زاره وطلب منه بوضوح عدم الاستثمار في المجال النووي بالاردن لانها دولة فقيرة اقتصاديا ومائيا كما انه يقع ضمن منطقة زلزالية». وتابع ان «السفير الكوري السابق افاد ان الجانب الاسرائيلي حاول بقوة عدة مرات فسخ العلاقات النووية مع الاردن الا ان الملف السفير الكوري بالبرنامج الاردني جعله قادرا للرد عليه».

وكان العاهل الاردني قال في مقابلة مع وكالة فرانس برس في 12 سبتمبر الماضي ان «المعارضة الاشد لبرنامج الاردن النووي تاتي من اسرائيل». ونفى مسؤول اسرائيلي في اليوم ذاته هذا الاتهام.

وعبر طوقان عن اعتقاده بأن «اسرائيل لن تنجح في محاولاتها لثني الاردن عن السير في مشروعه لان العالم العربي تغير»، مشيرا الى ان «موضوع الطاقة اصبح ملحا للاردن وكثير من دول العالم».

واسرائيل القوة النووية الوحيدة ولكن غير المعلنة في الشرق الاوسط، لم توقع على معاهدة حظر الانتشار النووي التي تنظم النشاط النووي.

ووقعت اسرائيل والاردن معاهدة سلام عام 1994. واكد طوقان ان «السير في البرنامج النووي الاردني تاخر سنتين عن الجدول الزمني المحدد له، لاسباب اهمها حادثة فوكوشيما في اليابان العام الماضي لترقب وانتظار نتائج هذه الحادثة والظروف السياسية المصاحبة للربيع العربي في المنطقة».

واكد ان «الاردن سيدخل العصر النووي بقوة»، مشيرا الى ان «كميات اليورانيوم في المملكة تكفيه لمدة 150 عاما اذا ما تم استغلالها بداخل المحطات النووية الاردنية».

وتابع طوقان ان «فاتورتنا النفطية تفوق المليارين دينار «2.8 مليار دولار» سنويا ما يرهق الاقتصاد الوطني فلا سبيل من ايجاد مصدر بديل للطاقة».

واكد رئيس هيئة الطاقة الذرية الاردنية ان الهيئة «ستقرر مع نهاية العام فيما سيتم اختيار التكنولوجيا الروسية او الفرنسية اليابانية».

والعرضان مقدمان من قبل «اتوم ستروي اكسبورت» الروسية واتلاف شركتي «اريفا» الفرنسية و«ميتسوبيشي» اليابانية.

ويامل الاردن في انشاء اول مفاعل نووي للاغراض السلمية خصوصا لتوليد الكهرباء وتحلية المياه بحلول عام 2019.

وقد اقترح موقعا يبعد 47 كلم شمال شرق عمان في منطقة المجدل بالقرب من خربة السمرا لبناء هذا المفاعل. ويسعى الاردن، الذي يستورد 95 في المئة من احتياجاته من الطاقة لايجاد بدائل لامدادات الغاز المصري غير المستقرة والتي تغطي عادة 80 في المئة من انتاج الطاقة في المملكة.

ومنذ 2011، هوجم خط الانابيب الذي ينقل الغاز من مصر لكل من اسرائيل والاردن خمس عشرة مرة.

هايتي: الشارع يصعد من تحركاته ضد حكومة مارتيللي

بور او برنس – «أ.ف.ب»: تظاهر الاف الاشخاص من بينهم العديد من المعلمين، الجمعة في بور او برنس وفي مدن هايتية اخرى ضد ارتفاع اسعار السلع الغذائية وهم يرددون شعارات معادية للرئيس ميشال مارتيللي.

ومنذ اسبوعين، يواجه مارتيللي وهو مطرب شعبي سابق وصل الى السلطة في مايو 2011، حركة احتجاج حملت الاف الاشخاص الى التظاهر في الشوارع للتنديد بعدم تصدي الحكومة لارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية.

وبدعوة من نقاباتهم، تظاهر مئات المعلمين الجمعة بدون حوادث في شوارع العاصمة وفي مدن اخرى مطالبين بظروف عمل افضل وبزيادة رواتبهم.

الفاتيكان: السجن لكبير خدم البابا.. مع الرأفة

الفاتيكان – «أ.ف.ب»: حكمت محكمة الفاتيكان امس على باولو غابريلي، كبير الخدم السابق للبابا، بالسجن لمدة عام ونصف العام بعدما ادانته بسرقة وثائق سرية وتسريبها الى وسائل الاعلام، وذلك في ختام محاكمة خاطفة دامت اسبوعا واحدا.

وانزلت المحكمة بالمدان عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات الا انها خفضتها على الفور الى النصف.

وبرر رئيس المحكمة جيوسيبي دالا تورري تخفيض الحكم «بالخدمات» التي ادانا المدان على مدى سنوات خدمته للبابا و«لاقتناعه -الذي اعتبره القاضي خاطئا- بانه يخدم الكنيسة»، و«بتصرفه خلال المحاكمة» و«ادراكه انه خان البابا».

وحكم على المتهم ايضا بدفع نفقات المحاكمة.

واعتبرت محاميته كريستيانا ارو ان «الحكم جيد، متوازن». واضافت «سنقرأ الدوافع وتقييم» امكانية رفع دعوى استئناف. وكان كبير خدم البابا الذي طلب المدعي العام انزال عقوبة السجن به ثلاث سنوات، اكد السبت انه تصرف مدفوعا «بحبه للكنيسة» وانه «لم يكن سارقا». وقال غابريلي في تصريح مقتضب قبل المداولة والنطق بالحكم ان «ما اشعر به بكل قواي هو اقتناعي بانني تصرفت مدفوعا بحب حصري واقول حتى بحب عميق لكنيسة المسيح ولرئيسها على الارض. واذا كان علي ان اكرر القول، فانا لا اشعر انني سارق». وكان المدعي العام قال في مرافعته خلال الجلسة الاخيرة من المحاكمة حول التسريبات التي كشفت عن الدسائس والتوترات في اعلى دوائر الفاتيكان «تطلب انزال عقوبة السجن ثلاث سنوات «بالمتهم» ومنعه نهائيا انما بشكل محدود» من تولي مسؤوليات في الادارات العامة.

وكان المدعي العام رد احد التقارير النفسية الذي اكد ان باولو غابريلي يعاني من «اضطرابات عقلية» تجعله غير مسؤول عن تصرفاته.

واقر بان التحقيق لم يقدم «دليلا على تواطؤ» اشخاص آخرين مع غابريلي.

وقال «لم يكن احد في الفاتيكان يعرف بوجود هذا الارشيف» في شقة غابريلي، «وهو ارشيف يستأهل الحفظ في مكتبة بسبب تنوع مراكز التأليف» التي تكشف عنها الوثائق.

وكانت المحامية كريستيانا ارو طالبت من جهتها باعادة وصف الجنحة بانها «سرقة»، وبان يحكم على غابريلي بالعقوبة الدنيا المقررة للسرقة العادية، اي التوقيف ثلاثة ايام، اذا ما تمسك القضاة بجنحة السرقة.

وقالت «لقد قام فعلا بتصرف مدان وغير قانوني لكنه كان يريد مساعدة الكنيسة وليس الاساءة اليها». واضافت «تصرف مدفوعا بايمانه العميق، وبالشر الذي كان يراه» في الفاتيكان، مكررة حجة غابريلي خلال استجوابه.

واوضحت «كان غابريلي مدفوعا بحافز اخلاقي امل ان يتم الاعتراف به وحتى مكافأته عليه».

قضاة محكمة الفاتيكان خلال تلاوة حكم أمس

بعد رفض «العليا» استئنافه ورفاقه الآخرين

لندن تسدل الستار على ملف أبوحمزة .. وتسلمه لواشنطن

لندن – «أ.ف.ب»: اعلنت وزيرة الداخلية البريطانية تيريزا ماي ان الاسلامي ابو حمزة المصري والمتهمين الاربعة معه بنشاطات ارهابية قد رحلوا الى الولايات المتحدة بعد رفض المحكمة العليا في لندن الاستئناف الذي تقدموا به.

وغادر الامام السابق لمسجد فينسبوري بارك بلندن والمتهمون الآخرون ليل الجمعة السبت القاعدة العسكرية البريطانية في ميلدينهال «شرق بريطانيا» متوجهين الى الولايات المتحدة بعد معركة قضائية استمرت اكثر من عشر سنوات. وكانت الولايات المتحدة تطالب بهم لمحاكمتهم بتهمة قيامهم بـ«انشطة ترتبط بالارهاب».

وقالت الوزيرة في بيان «اوكد انه هذه الليلة «الجمعة – السبت» اقلعت طائرتان من قاعدة سلاح الجو الملكي في ميلدينهال» موضحة ان المشتبه بهم في طريقهم «الى الولايات المتحدة كي تتم محاكمتهم هناك».

واقلعت الطائرتان من قاعدة ميلدينهال وعلى متنهما ابو حمزه المصري وشركائه الاربعة وهم وبابار احمد وخالد الفواز وعادل عبد الباري وسيد طه احسان. وكان المتهمون الخمسة قدموا استئنافا الى المحكمة العليا البريطانية الاسبوع الماضي بعد موافقة المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان على ترحيلهم.

وبعد ساعات على صدور قرار المحكمة العليا البريطانية، غادرت قافلة سيارات شرطة بينها عربات مدرعة سجن لونغ لارتين قرب بيرمنغهام «وسط انكلترا» حيث كان الرجال الخمسة يحتجزون.

سيارات الشرطة البريطانية تنقل أبو حمزة الظاهر في الإطار ورفاقه لترحيلهم لواشنطن

ورحبت وزارة الداخلية البريطانية «بقرار المحكمة العليا».

وقالت المحكمة في قرارها ان «الطعن الذي تقدم به المتهمون الخمسة رفض، بالتالي يجوز تسليمهم الى الولايات المتحدة فورا». وطالب وكيل ابو حمزه بتأجيل ترحيل موكله لاخضاعه لفحص «اي ار ام» لمعرفة ما اذا كان يعاني او لا من مرض «خطير».

وقال دين بويد المتحدث باسم وزارة العدل الامريكية لفرانس برس «نرحب بان تكون آلية التسليم في هذه القضايا قد بلغت خواتيمها».

وقال متحدث باسم الوزارة «نعمل الان على تسليم هؤلاء الاشخاص في اسرع وقت ممكن».

وبحسب هيئة الاذاعة البريطانية «بي بي سي» كانت طائرتان مدنيتان احداهما مسجلة باسم وزارة العدل متمركزتين في قاعدة جوية شرق بريطانيا.

وكان ابو حمزة وبابار احمد وخالد الفواز وعادل عبد الباري وسيد طلحة احسان قدموا طعونا في اللحظة الاخيرة امام المحكمة العليا الاسبوع الماضي بعد ان اعطت المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان الضوء الاخضر لتسليمهم.

ويحاول الامام السابق لجامع فينزبوري بارك منذ ثماني سنوات الحؤول دون ترحيله فيما تتهمه واشنطن بالمشاركة في خطف 16 سائحا غربيا في اليمن العام 1998 قتل اربعة منهم في اثناء عملية عسكرية لتحريرهم.

كما انه متهم بالمساهمة في اقامة معسكر تدريب ارهابي في الولايات المتحدة في (2000-2001) وفي تمويل راغبين في «الجهاد» يودون الذهاب الى الشرق الاوسط للتدرب على اعمال ارهابية.

وابو حمزة المولود في مصر وحامل الجنسية البريطانية البالغ 54 عاما مستهدف بـ11 تهمة متعلقة بالارهاب. وقال محامي الاسلامي ابو حمزة المصري الاربعاء انه يجب عدم ترحيل موكله لانه يحتاج الى فحص لدماغه لتحديد ما اذا كانت حالته «قابلة للتدهور».

اما بابار احمد «38 عاما» فهو بريطاني خبير في المعلوماتية مسجون في بريطانيا منذ ثماني سنوات من دون محاكمة. ونشتبه واشنطن بانه انشأ موقعا الكترونيا لجمع الاموال للقيام بانشطة ارهابية بحسب المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان.

والعام الماضي ارسل اقرباؤه مذكرة تحمل توقيع 150 الف شخص الى الحكومة البريطانية للمطالبة بمحاكمته في بريطانيا.

والجمعة بعد الجلسة وصف والده قرار القضاء بانه «فصل معيب في تاريخ بريطانيا» وانه «قرار متعمد اتخذ في واشنطن».

وسيد طلحة احسان «32 عاما» البريطاني متهم بالتآمر بهدف قتل وخطف وتشويه اشخاص او تخريب ممتلكات في بلد اجنبي بحسب المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان.

وطالب محامو بابار احمد وسيد طلحة احسان بمحاكمة موكليهما في لندن.

وعادل عبد الباري «52 عاما» مصري وخالد الفواز «50 عاما» سعودي وهما متهمان بالتواطؤ في الاعتداءين على السفارتين الامريكيتين في دار السلام ونيروبي في 1998 اللذين اوقعا اكثر من 220 قتيلا. وقال محامي السعودي امام المحكمة العليا ان اسم موكله لم يرد ابدا في صفحات جلسات الاستماع للمشتبه بهم في اعتداءي عام 1998.

اتهامات أممية لتونس بانتهاك حقوق الإنسان

تونس – «أ.ف.ب»: أعلنت المقررتان الأممية والافريقية لحقوق الانسان امس الاول استمرار «انتهاك» حقوق الانسان في تونس بما في ذلك «التعذيب» رغم إقرارهما بتحسن وضعية حقوق الانسان في هذا البلد منذ «الثورة» التي اطاحت في يناير 2011 بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي. وأصدرت مارغاريت سيكاغيا المقررة الاممية الخاصة لحقوق الانسان ورين البين غانسو المقررة الخاصة لحقوق الانسان بالمفوضية الافريقية تقريرا مشتركا يلخص نتائج زيارتهما إلى تونس في الفترة ما بين 7 سبتمبر الفائت و5 أكتوبر. وأعلنت المقررتان عن «انشغالهما لتعرض النساء المدافعات عن حقوق الانسان والصحافيين والفنانين والجامعيين والنقابيين وأعضاء المنظمات غير الحكومية إلى اعتداءات بالعنف ومحاولات قتل وتحرش وتهديدات بعد الثورة». ولفتتا إلى أن الجماعات السلفية المتشددة كانت في «عديد الحالات» المسؤولة عن الاعتداءات وأن تعامل الشرطة مع هذه الجماعات اتسم بالتساهل ما شجعها على ارتكاب المزيد منها. وانتقدتا استعمال الشرطة للقوة «المفرطة» ومباشرتها للاعتقالات «العشوائية» خلال تعاملها مع التظاهرات والاحتجاجات الاجتماعية. وأضافتا ان متظاهرين تعرضوا لسوء معاملة أو «تعذيب» خلال اعتقالهم من قبل الشرطة.

ليبيا: «العفو» تدعو لرفع الحصار المفروض على آخر معاقل القذافي

طرابلس – «أ.ف.ب»: دعت منظمة العفو الدولية امس الاول السلطات الليبية الى رفع «الحصار» المفروض على مدينة بني وليد في وسط البلاد التي كانت آخر معاقل النظام السابق، والسماح بدخول المواد الاساسية اليها.

وفي نهاية سبتمبر، اعطى المؤتمر الوطني العام، اعلى سلطة في البلاد، الامر لتوقيف وبالقوة إذا لزم الامر، المسؤولين عن خطف عمر بن شعبان، احد المتمردين الذين اعتقلوا العقيد معمر القذافي، والذي خطف في يوليو الماضي في بني وليد.

وقالت حسيبة حاج صحراوي، مساعدة مدير برنامج شمال افريقيا والشرق الاوسط في منظمة العفو الدولية في بيان «انه لمما يثير القلق ان نرى كيف تتحول ما يفترض انها عملية اعتقال مشتبه بهم الى حصار مدينة وعملية عسكرية». وترافق الامر الذي اعطاه المؤتمر الوطني العام مع حشد قوات من الجيش وميليشيات حول بني وليد. وكان تم الافراج عن بن شعبان الذي اصيب بجروح خطيرة بالرصاص اثناء خطفه، اثر وساطة ولكنه ارسل الى فرنسا لتلقي العلاج وقد توفي في 24 سبتمبر. واججت وفاته التوتر بين مدينتي بني وليد ومصراته التي ينحدر منها بن شعبان.

وطلبت السلطات ايضا اطلاق سراح معتقلين اخرين في بني وليد وحددت مهلة من عشرة ايام للمليشيات تنتهي اليوم الجمعة. واشارت منظمة العفو الدولية الى ان «اربعة اشخاص على الاقل من مصراته ما زالوا معتقلين من قبل ميليشيات مسلحة في بني وليد».

وتحدثت المنظمة ايضا عن توقيف مئات السكان من بني وليد من قبل ميليشيات مسلحة وابقائهم بدون محاكمة في ليبيا خصوصا في مصراته. واشارت الى ان عددا كبيرا منهم تعرض للتعذيب. وحثت صحراوي السلطات الليبية على «وضع حد فوري لعمليات الخطف بدون مذكرات توقيف تقوم بها الميليشيات المسلحة واغلاق كل مراكز الاعتقال غير الرسمية».